مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٦/٢/١٨

الآراء في لجنة مستقبل العمل السياسي مـازالت بـين المنـابر والأحـزاب

المطالبة بمنابر ثابتة تدخل

■ الدكتور مصطفى خليل يقول :

الاتحاد الاشتراكى الحالى ليس له وظيفة سياسية وتشكيله ليس ديمقراطيا

مازال الحوار دائرا ومتصلا حول مستقبل العمل السياسى فى مصر .

وما زال الراى محصورا بين اثنين : المنابر أو الاحزاب .

قيادات العمال ترفض الاحزاب ، من منطق أن النظام الحزبى سوف يقضى على المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين .

والراى الاخر يطالب باحزاب وطنية لها برامج واضحة تعمل من اجل تحقيقها

وتعتمد على قواعد شعبية من العمال والفلاحين وتحافظ على مكاسبهم .

وقد عقدت امس لجنة مستقبل العمل السياسى جلستين .

وقد كان أول المتحدثين فى الجلسة الصباحية **الدكتور مصطفى خليل** [امين المهندسين] الذى قال أن الشعب المصرى يريد حكما ديمقراطيا ويرفض الحكم الديكتاتورى ، وأن أى نظام سياسى هو ترجمة لواقع اقتصادى .. ولذلك فان نظامنا السياسى يجب أن يكفل عدالة توزيع الانتاج ، وعدم تغلب طبقة على طبقة وان يضمن أن يكون النشاط الاقتصادى مخططا وموجها لصالح جماهير الشعب ، وأن يدعم القطاع العام مع السماح بنشاط القطاع الخاص غير المستغل .

اما بالنسبة **لحرية الفرد** ، فمى اتدس ما فى الحياة . ويجب أن تمارس هذه الحرية فى نطاق القانون ، والمصلحة العليا للدولة والجماعة . لكن يجب الا نضحى بحرية الفرد بدعوى حرية الجماعة ، والا سلبنا الفرد حريته .. ويجب أن نعترف بأنه لا ضمان لحرية الفرد فى ظل نظام تملك فيه الدولة كل وسائل الانتاج ، **والا كانت حرية نظرية** لميثبت حتى الان تحققها . وهذا يعنى **اننى من انصار الاقتصاد الحر ، فهذا نظام انتهى امره .**

وحتى يمكن للافراد ان يقولوا رايهم بحرية ، يجب ان يكون هنـاك ضمان لحرية الصحافة واجهزة الاعلام واصدار الـكتب ، ولذلك يجب ضمان حرية الصحفيين وان تعطى الفرصة للكتاب الشبان للنشر فى الصحف ، والا ينفرد رئيس التحرير بنشر او عدم نشر مايصل اليه من رسائل المواطنين . كما يجب أن تعطى الاذاعة والتليفزيون وقتا اكثر لمناقشة القضايا السياسية العـامة ، **ويجب الا تكون الاذاعة والتليفزيون جهازا حكوميا يعمل من اجل الدعايـة للحكومة .**

واننى اعتقد ان الاتحاد الاشتراكى ، حتى بعد تطويره ، ليس له وظيفـة سياسية . كما ان تشكيله الحالى ليس ديمقراطيا كما ينبغى ، وهو لا يمثـل الوزن الحقيقى لمختلف قوى الشـعب العـاملة .

ان الدستور فى حقيقة الامر لا يعطى الاتحاد الاشتراكى اى وظيفة سياسية، وانما يقصر نشاطه على متابعة العمل الوطنى فى مختلف المجالات . وانصوص

الدستور تعطى لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء سلطة رسم السياسة العامة للدولة . **والسياسة فى مصر هى سياسة الوزير شخصيا**، وليست سياسة جماعية،

لان الوزراء فى معظم الحالات لايعرفون بعضهم بعضا . وقد أدى هذا الموقف الى عدم وجود **سياسة موحدة** فى أى وزارة ، وربما كان هذا هو السبب فى عدم استقرار الحكم فى مصر خلال السنوات الماضية منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر . وهذا الامر ليس فى صالح الحكم ولا فى صالح الديمقراطية لان المفروض أن هذه السياسة كان يجب أن تعرض على تنظيم سياسى قبل أن تطرحها الحكومة كبرنامج عمل لها .

لكل هذه الاسباب أقول اننا نظلم هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى عندما نقول أنه لا فاعلية لها، **لان نظام الحكم نفسه لم يكن يعطى أيا منها وظيفة سياسية .**

كما أن حق **مجلس الشعب** ايضا **مقيد** ، لانه لا يحق له أن يعدل فى الميزانية أو الخطط الا بموافقة الحكومة ولذلك فان الثقل الاساسى فى حكم الدولة هو لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء .

ان المطلوب كنقطة بداية — هو ضرورة العمل من أجل ايجاد تنظيم سياسى له سلطة سياسية ، يعطى رأيه فى كل القضايا السياسية والاقتصادية .

سلطة المشاركة

واستطرد بقول : **ان سياسة الانفتاح ستؤدى بلا شك الى تعميق التناقضات** بين المصالح المختلفة لفئات الشعب .

وتساءل : أيهما أجدى لنا فى هذه المرحلة تنظيم سياسى متعدد الاتجاهات أم أحزاب مستقلة ؟

واكد ان نسبة الـ ٥٠٪ المقررة للعمال والفلاحين انما هى فى حقيقة الامر ضمان للحل السلمى وضمان للمثقفين والراسمالية الوطنية لممارسة نشاطهم السياسى ، قبل ان تكون ضمانا للعمال والفلاحين .

وقال : ان قيام الاحزاب لا يضمن مشاركة الجماهير فى الحكم ، لان ذلك يكون عادة مقصورا على قيادات الحزب وانني اعتقد انه لو نشأت أحزاب فى الوقت الحاضر ، فستكون سببا فى تعميق الصراع الطبقى . وان ظروفنا الحالية ليست مهيأة لقيام الاحزاب .

وتساءل : كيف ستمول هذه الاحزاب نشاطها ؟ وهل تكون الاحزاب اقدر على تكوين أجهزة فنية متخصصة مثل ، ماهو موجود فى المجالس القومية المتخصصة الان ؟

واقترح ان يستمر وجود تنظيم سياسى واحد ، بشرط ان يكون له سلطة المشاركة فى اتخاذ القرارات السياسية ورسم الخطة ، وان يكون تنظيما ديمقراطيا يتلافى القصور الموجود فى الاتحاد الاشتراكى ، وان يسمح فيه بعدد المنابر التى يجب ان تلتزم بنسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين ، وان تحل المناقضات حلا سلميا .

وقال أن هذه المنابر يجب أن تكون منابر ثابتة .. ويشترط حصول المنبر على ٢٠٪ على الاقل من اعضاء اللجنة المركزية . وان يسمح للمنبر بان ينتسب

اليه اعضاء من غير اعضاء اللجنه المركزية لاتاحة الفرصه لاصحاب الراى لممارسة نشاطهم السياسى ، **وأن تكون الامانه العامة من ممثلين لهذه المنابر .**

وقال ان الوضع الطبيعى ان المنابر يجب ان تدخل الانتخابات العامة لمجلس الشعب بمرشحين من كل منبر ، حتى يقوم المواطنون بانتخاب مرشحى المنبر الذى يؤمنون ببرنامجه .

وقال انه يجب أن يكون للتنظيم السياسى ميزانية **مستقلة من ميزانية** الدولة ، وان يكون لكل منبر نصيب من هذه الميزانية لتمويل نشاطه الذى تحدده اللائحة الخاصة بكل منبر . وان الحكومة البريطانية — على سبيل المثال — تمنح دعما لكل من الحزب الحاكم والحزب المعارض على السواء .

وقال أن أعضاء اللجنة المركزية يجب أن يتم انتخابهم **على مستوى المحافظة كلها** على أن يلتزم أعضاء المنابر فى مجلس الشعب بسياسة المنابر التى ينتمون اليها .

وقال أن رئيس الجمهورية حر فى اختيار الوزراء ، لكن يجب أن تلتزم الوزارة بتنفيذ السياسة التى تتفق مع التنظيم السياسى .

وقال انه لا مانع من أن يكون لكل منبر صحيفة تعبر عن رأيه .

وتساءل : هل يجب أن يكون رئيس الجمهورية رئيسا لاحد هذه المنابر ! .. واجاب بأن ذلك ليس ضروريا اكتفاء برئاسته للتنظيم السياسى ،حتى لا يكون هناك أى نوع من الحرج لاحد .

العمال ضد الاحزاب

وقال رجب السعدى [عضو مجلس

الشعب] أنه يستنكر بشدة فكرة الاحزاب لاننا عانينا منها الكثير ،ولكنه يوافق على المنابر الثابتة التى تتنافس فيما بينها فى ديمقراطية سليمة ، حتى يتطور الاتحاد الاشتراكى من خلال هذه المنابر .

وقال أن هذه المنابر يجب أن تعمل من خلال الاتحاد الاشتراكى ، وأن يكون بابها مفتوحا أمام أى مواطن سواء أكان عضوا فى الاتحاد الاشتراكى أم لا .

وقال أن الذين يطالبون بالاحزاب يحلمون بأن عجلة الزمن تعود الى الوراء ولكن العمال والفلاحين لن يسمحوا لهم بذلك ، ولن يتخلوا عن مكاسبهم الاشتراكية .

وقال عبد الرءوف شبانه [عضو مجلس الشعب] أن الذين يحملون الاحزاب قبل الثورة كل المسئولية ، يخطئون فى حكمهم .. كما يخطىء ايضا الذين يحملون الاتحاد الاشتراكى كل المسئولية بعد الثورة .

وطالب بطرح موضوع مستقبل العمل السياسى **فى استفتاء عام على الشعب**، لتقول الجماهير رأيها بصراحة . واكد أن الجماهير تعرف طريقها ومصلحتها ، ولن يستطيع أحد أن يفرض الوصاية مرة أخرى على الجماهير بحجة أن الرأى الواحد هو من صالح الجماهير .

الاحزاب فورا

وقال **ابراهيم يونس** [عضو المجلس الاعلى للصحافة] أن القيادات العمالية الحالية عندما تتصدى اليوم للدفاع عن مكاسب العمال والفلاحين ، انما تتصدى لذلك من اقتناع وأصالة لانها قيادات عمالية منتخبة من القواعد العمالية .

وقال أن المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى قرر موضوع المنابر منذ يولية ١٩٧٥ ، ولكن الموضوع تجمد فى ادراج الاتحاد الاشتراكى ، الى أن فوجئنا بالمنابر تعلن عن نفسها .. ثم بالاحزاب أيضا تعلن عن نفسها ومعنى هذا أن الاتحاد الاشتراكى لم يعد يستوعب الحركة السياسية للجماهير وطاقاتها .

واقترح أن نأخذ بنظام الاحزاب الوطنية التى تؤمن بمواثيق الثورة وبمكاسب العمال والفلاحين : وتؤمن بظسفة التحالف ، وتدافع فى صفها عن قواعدها من العمال والفلاحين .

وقال أن الاحزاب هى اسلم الطرق نحو الديمقراطية ، فلماذا لا نجربها ، والدستور لا يمنع قيامها .

ودافع **أحمد يحيى** [المحامى] عن نظام تحالف قوى الشعب ، وقال أن هذا التحالف هو الامين على منجزات الثورة والمكاسب الاشتراكية .

واقترح تشكيل **منابر ثابتة** فى اطار الاتحاد الاشتراكى .. وبعد أن تثبت هذه المنابر دورها فى حل مشاكل الجماهير ، يمكنها بالتطور الطبيعى — أن تتحول الى أحزاب على أسس جديدة . وحذر من محاولات التمزيق التى ستكثر فى ظل نظام الاحزاب .

وقال **محمود السيد عبد الرحمن** [عضو مجلس الشعب] ان العمال والفلاحين لا يخافون على أنفسهم من قيام الاحزاب ، ولكنهم يخافون على ثورة مصر — وان الاتحاد الاشتراكى ساهم بايجابية فى حل مشاكل القرية بالجهود الذاتية ،

وبناء المصانع والمساكن والانسان أيضا.
واننا فى حاجة الى البحث المتأنى عند

مناقشة مستقبل العمل السياسى فى مصر

نحن نرفض نظام سيطرة الطبقة الواحدة ، وانما نريد صيغة تحالف قوى شعبنا العامل لانها أحسن الصيغ لشعبنا وان كنا نؤمن بالتحالف فعلينا أن نمنع سيطرة أى طبقة على الطبقات الاخرى . ان عمليات التعيين التى تمت فى الماضى يجب الا تتكرر فى التنظيم السياسى ، كما أن لجنة الثلاثين التى اشرفت على الانتخابات وعين بعضهم فى اللجنة المركزية والامانة العامة للاتحاد الاشتراكى رغم أن منهم من لا يؤمن بالتحالف ، كذلك تأخر عدم تشكيل اللجنة التنفيذية العليا أن كل هذا يتسبب فى المزيد من السلبية من أعضاء التنظيم أنفسهم . كما اننا لم نر التنظيم يتصدى لاى قضية قومية واحدة ويستمر حتى يحسمها حلا واخيرا فان قضية المنابر الثابتة والاحزاب فانهما مسميان لعملة واحدة لا تتفق مع واقع شعبنا .

تنظيم حكومى

الدكتور ابراهيم بدوى نقيب الاطباء :

اننى هنا أتكلم باسم مجموع الاطباء فى مصر ولست أعبر عن رأيى فقط . وأبدأ كلمتى من ورقة التطوير التى درسناها فى نقابة الاطباء ، وكنت عضوا

فى لجنه اخذ اتجاهات الرأى على مستوى القاعدة ، واتيحت لى فرصة للوقوف على آراء المواطنين ، وكان أهمها استبعاد أغلبية الشعب لفكرة الاحزاب ، ولقد جاءت فكرة تعدد المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى لتخليصه من سلبيات الماضى وتدعيم الوحدة الوطنية . وكونها ثابتة أو متحركة فهذا سيحدد مسارها داخل الاتحاد الاشتراكى ولكن هناك جماهير خارج الاتحاد الاشتراكى تؤمن بمبادىء الثورة وفلسفتها ولم تنضم اليه لسبب أو آخر ومنها أنهم يرون أنه تنظيم حكومى ويمول منها ، وهو بوضعه هذا فهو تابع لها وأداة لتوصيل توصيات الجماهير ، وهؤلاء المواطنون لهم الحق كل الحق فى ممارسة حقوقهم السياسية والديمقراطية واتجاهاتهم فى حرية تامة وأن ينضم من يرى أن يضم : تنظيمات أو اتجاهات أو منابر أو أى شىء خارج الاتحاد على شرط أن تكون برامجها وأهدافها معلنة ومتمشية مع سياستنا ولا خوف من قيام الاحزاب طالما انها داخل مفهوم الثورة وانى أرى الوضع الحالى غير مناسب لقيام الاحزاب لان قيامها يحتاج الى تغيرات دستورية ، وقانونية ووقت للتحضير ، وانما أرى قيام منابر خارج الاتحاد ذات برامج وأهداف معلنة ينضم اليها من يرغب وفى اعتقادى انها ستكون نواة للاحزاب مستقبلا بعد فترة بعد استفتاء شعبى ، كما أن المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى ستجعله أكثر فاعلية وعليه أن يختار أما أن يبقى تنظيما حكوميا أو يتحول الى حزب سياسى ينافس الاحزاب الاخرى التى ستكون فى المستقبل .

ان الوقت لم يحن بعد للحزبية ولا للاحزاب ، والشعب يعرف طريقه لرفض الحزبية من أجل صالح مصر .

ولقد كان من المفروض أن يكون دور التنظيم فعالا بحيث يكون فى امكانه **أن يسقط اى وزارة** تخالف راى الشعب . ولو تضافرت الجهود واعطينا الفرصة الكاملة لهذا التحالف لامكن انجاز الكثير.

وعلاجا لذلك يجب ان تقوم المنابر فى اطار الاتحاد الاشتراكى وان يأتى صاحب كل راى ليعرض رأيه هنا فى التنظيم الام ، مع اتاحة الفرصة للمنابر لتنشر آراءها وأفكارها بمختلف وسائل الاعلام.

وقال انه برفض الدعوة لتثبيت الوحدة الوطنية بالدعوة لقيام الاحزاب ، ولكنه فى نفس الوقت ضد نظام **الحزب الواحد** الذى يحتكر الراى لنفسه

وفى المساء واصلت اللجنة الاستماع لكلمات عدد من الاعضاء :

ممدوح مندور :

قال ان سلبية التحالف ممثلا فى الاتحاد الاشتراكى أنه أداة فى يد السلطة والمفروض أن يكون العكس . وانه لم يكتمل تشكيله بالانتخاب الحر المباشر من القاعدة الى القمة وأن الجماهير تعلم ان القاعدة منتخبة والقمة بالتعيين ، وانا أعلم أن الرئيس السادات يريد مشاركة الشعب فى الحكم . وأنا أعتقد أن الاتحاد الاشتراكى مريض يحتاج الى « روشتة » طبية لعلاجه ، والعلاج هو الانتخابات الحرة من القاعدة الى أعلى القمة مع وجوب أن تعطى له صلاحيات تجعله السلطة الشعبية العليا وبما يجعل الحكومة ملتزمة بتوجيهاته . فى

تصورى انه اذا قامت منابر أن تكون هى هيئة جناحين من التنظيم السياسى

محمد ابراهيم الدسوقى رئيس اتحاد الطلاب (اصغر الاعضاء سنا) قال ان الحرية لا تتحقق الا اذا توافر لها جناحاها وهما الحرية الاجتماعية والحرية السياسية وعلى وعاء التحالف أن يؤدى دوره للقضاء على التناقض وتذويب الفوارق بين الطبقات واعادة توزيع الثروات والدخول وأن يكون هناك تقنين حتى لا تكون لشخص كل الملايين التى نقرأ عنها وللخريج ملاليم لا تكفيه لايجار شقة .

نحن نرفض نظام سيطرة الطبقة الواحدة ، وانما نريد صيغة تحالف قوى شعبنا العامل لانها أحسن الصيغ لشعبنا وان كنا نؤمن بالتحالف فعلينا أن نمنع سيطرة اى طبقة على الطبقات الاخرى . ان عمليات التعيين التى تمت فى الماضى يجب الا تتكرر فى التنظيم السياسى ، كما أن لجنة الثلاثين التى أشرفت على الانتخابات وعين بعضهم فى اللجنة المركزية والامانة العامة للاتحاد الاشتراكى رغم أن منهم من لا يؤمن بالتحالف .

الدكتور عبد الحميد حسن :

ان التحالف هو الصيغة المثلى لانه يضمن توجيه دفة الحكم نحو صالح الجميع ويتحقق من خلالها السلام الاجتماعى القائم على العدل . وهو فلسفة المجتمع ، وفى رأيى أن هذه الصيغة هى الاطار الذى يحمى تحقيق التفاعل بين وحدة الهدف وتنوع المصالح وتعدد الاراء . لذلك يجب أن نعيد للتنظيم السياسى دورا محددا ويستطيع أن

يحلسب عليه أو يحاسب من ضمير مصر ليس أن يخدم ولا يملك الخدمة أو يراقب ولا يملك المراقبة نريد له دورا تحترمه كل الجماهير والمؤسسات . نريد تنظيما سياسيا قويا لا يكون عبئا على القائد بل هونا للقائد ، ثم اختتم كلمته قائلا أن مجتمعنا برغم تعدد الاحزاب والشباب له رأى مؤكد فى ذلك ، والبديل الحقيقى والطبيعى هو أن الاتحاد الاشتراكى ممثل للتحالف كاطار ومن خلاله تكون المنابر حتى تبدأ التجربة بداية طبيعية بالممارسة وعلى التنظيم أن ينميها ويدعمها وليس بالضرورة أن تتحول المنابر الى احزاب

احمد العماوى رئيس نقابة الكيماويات

عرض عدة امثلة للمواقف السلبية للاحزاب ، وايد صيغة التحالف داخل التنظيم السياسى للاتحاد الاشتراكى ، وقال ان نسبة ٥٠٪ على الاقل للعمال والفلاحين من الاوعية الجماهيرية يجب ان تتطور لان هذه النسبة لاتشترك فى الحكم او السلطة او اتخاذ القرار ، وهذا التطوير أن الاتحاد الاشتراكى يجب ان يحكم ليخدم . وانا ارى ان صيغة التحالف هى انسب الصيغ ولكن مع التطوير ولامانع من المنابر او اجنحة ولكن بشرط الا تقودنا الى احزاب لاننا اذا وصلنا الى الاحزاب فسوف نجد اننا نحتاج الى ثورة أخرى لتخلصنا منها .

دكتورة زينب السبكى :

ايدت فكرة المنابر الثابتة داخل التنظيم السياسى للاتحاد الاشتراكى ، وطالبت ان يأخذ التنظيم السياسى دوره الحقيقى بفاعلية وايجابية ، ولا نريد من التنظيم

أن يرفع شعارات براقه كما كان فى الماضى ، ولم نطلب من التنظيم أن يقول كما قال للرئيس الراحل نحن معك وبك أو أن يقوم بتمثيلية أخرى كتمثيلية ١٠ يونيو .

وسوف تواصل اللجنة عملها صباح ومساء اليوم للاستماع الى آراء بعض أصحاب المنابر، ثم تعود للانعقاد يومى السبت والاحد من الاسبوع القادم .

كتب المناقشة :

فؤاد سعد

فاروق كمال